

تركيا ما بعد محاولة الانقلاب

الباحث: وسام مهدي صالح الكبيسي

مفاتيح البحث

- 1- (فكر دولياً وتحرك إقليمياً ومحلياً)
- 2- (الدفاع يبدأ اليوم من خارج الحدود)
- 3- (الأوزان الدولية والإقليمية قابلة للتغير في الفواصل التاريخية).

مقدمة

لقد جاءت محاولة الانقلاب في تركيا تحت مظلة متداخلة وغير مسبوقة من الصراعات والنزاعات الدولية، والإقليمية، والمحلية (في الجوار التركي) بما يجعل فرضية تأثير هذه الصراعات على حدث الانقلاب، وحصوله بفعل دعم ومؤثرات خارجية أمراً أقرب للتصديق والتساوق، خصوصاً إذا كنا نتتبع المسارات ضمن فاصلة تاريخية بين نظام دولي آفل، ونظام يشهد مخاض ما قبل الولادة، وما يعنيه ذلك ويفرضه من سيولة في الأفكار والخطط ومفاجآت على الصعيدين السياسي والميداني.

ولذلك نجد من الواجب تحديد ملامح عامة ومختصرة لطبيعة الصراعات بين القوى الدولية على المنطقة العربية - الإسلامية التي بات يطلق عليها اسم الشرق الأوسط، لتتعرف على مدى أهمية هذه المنطقة لأي قوة تفكر في/ أو تعمل على قيادة النظام الدولي الجديد، حيث تكتسب دول المنطقة أهميتها الإستراتيجية من كونها المستودع والمنتج الأكبر للطاقة وبعض المواد الأولية في العالم، ولموقعها الإستراتيجي قرب المضائق والقنوات البحرية ذات الحيوية الإستراتيجية، كونها تربط قارات العالم ببعضها، ولحضور رمزية دينية (مكة والمدينة المنورة) وحضارية وأثرهما الروحي على أكثر من ربع سكان العالم متوزعين بالعيش في اتجاهاته الأربع، وأخيراً وليس آخراً، كون أغلب دول المنطقة تشكل أسواقاً نشطة للمنتجات العالمية، مقارنة بدول أخرى كثيرة.

وذلك كله جعل منها ميداناً دائماً لصراع الامبراطوريات والقوى الدولية والنزاعات الإقليمية، وسنحتاج إلى الحديث بعجالة عن القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المشهد.

قراءة أولية للواقع الدولي

نحن الآن نعيش في فاصلة تاريخية بين نظام دولي بدأت إجراءات دفته، ونظام بدأنا نسمع أصوات مخاض ولادته، ولذا فلا بد هنا من توصيف لطبيعة ومواصفات مرحلة الانتقال التي تعيشها الدول والمجتمعات الآن وهي تشهد هذا الانتقال من نظام دولي إلى نظام آخر، ومن نظام إقليمي إلى نظام آخر، ومن نظام محلي إلى نظام آخر، وأول مواصفات هذه الفاصلة التاريخية التي بات يعيشها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، أن نهايتها غير محددة بدقة، ولها ثمن باهظ، وتسود فيها الفوضى والعنف والأمل والخوف والغموض، وقد تؤدي إلى استقرار في مكان وفوضى في آخر، وتقدم في زمان وانحسار في آخر، لكنها عموماً مرحلة فاصلة تكسر الخوف وينكسر فيها التوازن التقليدي بين القوى المحلية والإقليمية والدولية (1).

في نظرة سريعة إلى الأحداث المتسارعة من حولنا نلاحظ التداخل الكبير في أدوار اللاعبين محلياً وإقليمياً ودولياً غير معهود منذ عدة عقود، كما يحصل عادة على مشارف وخلال الحروب العالمية الكبرى...

فبعد أن كنا نلاحظ بوضوح تمايزاً في الأدوار، فنرى لاعبين محليين يتصارعون بالوكالة - على الأغلب - مصطفى خلف قوى إقليمية، وجدنا هذه القوى الإقليمية مضطرة للدخول بوجهها الحقيقي إلى حلبة الصراع ولا تكتفي بأذرعها المحلية، ثم تطورت طبيعة الصراع وتعددت حتى اضطرت بعض القوى الدولية الكبرى إلى النزول إلى هذه الحلبة مدفوعة بفيض متناقض من الكوابيس والأحلام، وخيبات الأمل بالوكلاء الإقليميين والمحليين، ولعل سوريا هنا أوضح مثال، والغريب أن الجميع يرقص على حبل واحد متذرعاً بمحاربة الإرهاب، حتى بات يكاد هذا الحبل أن ينقطع بهم فيسقط أغلبهم أو جميعهم في هاوية سحيقة، تكمن في قاعها حروب لا تفي ولا تنذر.

الولايات المتحدة الأمريكية

من الواضح أن أميركا اليوم أقل منها طموحاً إبان حكم بيل كلينتون وجورج بوش الابن، ويرى كثيرون أنها قد فشلت في إقامة نظام عالمي أحادي القطبية كما كانت تأمل، مع أنها كانت أكبر معاول هدم النظام الدولي الحالي والتحول به إلى اللانظام، عبر تسويق نفسها كقوة وحيدة فوق القانون، وطرح نظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ والفوضى الخلاقة وعولمة الاقتصاد والسياسة، وأمركة الثقافة والمجتمعات ومبدأ الحروب الاستباقية، وإستراتيجية "حلف الدول الراغبة" كبديل عن حلف الأطلسي، ويبدو الوضع العالمي الراهن كأنه نتيجة لفشل الإستراتيجية الأميركية في عهد إدارة بوش الابن "نظرية الانفراد"، حيث بات واضحاً أن أميركا غير قادرة على فرض شروط وظروف يقوم عليها نظام أحادي القطبية كما تصوّر المحافظون الجدد في حينه.

وإذا كانت أميركا قد فشلت في إقامة نظام عالمي أحادي القطبية، وأفاقت من أحلامها بفعل ما واجهته من مقاومة (في أفغانستان والعراق خصوصاً)، نالت من هبتها العسكرية وقدرتها المادية وقوتها الجيوستراتيجية وقيمتها الأخلاقية، فإنها لا زالت أقدر من غيرها على صياغة وقيادة نظام دولي جديد، وهي وإن لم تقدر على فرض شروطها، فلن تتمكن القوى الأخرى من فرض شروط عليها، كما أنها أقدر على هدم وتعطيل مشاريع وبرامج القوى الأخرى من قدرة هذه القوى على هدم وتعطيل مشاريعها، إلا إذا افترضنا اجتماع القوى الدولية الكبرى ضد أميركا، وهو ما يعد من شبه المستحيل اليوم.

وبناءً عليه فمن المرجح اليوم أن يقوم النظام الدولي القادم - من وجهة نظر أميركية - على مبدأ الشراكات الواسعة مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا ممثلة للاتحاد الأوروبي، وشراكات بنسبة أقل مع الصين وروسيا، وبعض القوى المتوسطة الصاعدة كإندونيسيا والبرازيل وتركيا، بعد تقليص مساحة الأحلام الروسية بقيادة بوتين وسعيها للعب دور الاتحاد السوفييتي السابق، ومن الطبيعي أن يقابل ذلك بعدم تسليم من القوى الدولية الأخرى لأننا في فاصلة تاريخية لم يستقر فيها ميزان القوى، ولم تحسم فيها بعد، معادلة سيطرة وضبط جديدة لهذا النظام الجديد تضبط حركته، ناهيك عن إمكانية حدوث تغيير في الأوزان وتبادل في الأدوار بين بعض القوى الكبرى والمتوسطة، وهو أمر لا يُستبعد حدوثه في الفواصل التاريخية.

على الصعيد الاقتصادي (الذي يعد من أهم ركائز النظام الدولي)، فقد سعت أميركا إلى توسيع نطاق القوى الاقتصادية الدولية، فجاءت مجموعة العشرين لتضم الاقتصادات الكبيرة والناشئة معاً لتكون إطاراً أشمل من مجموعة الثماني

الاقتصادية، وأقدر على تفعيل مبدأ الشراكات الذي نادى به زبغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى منتصف تسعينات القرن الفائت.

ضمن هذه البيئة الدولية من اللانظام الأقرب إلى الفوضى جاءت أولى ثمرات اتفاق القوى في مجموعة (1+5) بعد مشوار طويل من التفاوض والشد والجذب، لإنهاء الملف النووي الإيراني، وهو الاتفاق الذي تفسر ردود الأفعال الإقليمية، والعربية الخليجية على وجه التحديد منه، ملامح القوى المستفيدة من إبرامه، كما أنه يصلح ليكون كأساس لاتفاقيات وتسويات دولية قادمة، وخصوصاً بما يخص الملفات الساخنة في (الشرق الأوسط).

روسيا

يرى الباحث أن التدخل الروسي المباشر في سورية جاء نتيجة للضغوط التي مارسها أو سمح بها الغرب على صعد الاقتصاد والسياسة والنفوذ الدولي، فقد فرض الغرب عقوبات على روسيا من أهمها تجميد عضويتها في مجموعة الدول الثماني الأكبر اقتصادياً، وسمح بإجراءات أدت إلى تخفيض أسعار النفط وهو المورد الأول للخزينة الروسية، من ناحية أخرى وبعد أن كان سلفها (الاتحاد السوفييتي) نداءً وقطبا موازنا لأمريكا يمتد نفوذه إلى مساحات واسعة من الكرة الأرضية، تجد الوريثة روسيا نفسها تفقد مناطق النفوذ هذه، الواحدة تلو الأخرى، فقد كان لها مثلاً مواطيء أقدام في عدن والعراق وسورية ومصر وليبيا، وما لبثت أن فقدت كل مواضع نفوذها، وبقيت سورية تمثل ملاذها الأخير لاستمرار بعض نفوذها في هذه المنطقة.

بموازاة ذلك تم نغييب روسيا عن الملفات المهمة في الشرق الأوسط بدءاً بمحادثات السلام بين الفلسطينيين وقوى الاحتلال، مروراً بملفات العراق واليمن وليبيا، مما أفقد روسيا ديناميكية التأثير والضببط والحركة، وكان عدم التدخل في المعادلة السورية يعني الانكفاء بعيداً عن المياه الدافئة، وتوسيع الهوة بينها وبين غريماتها الولايات المتحدة.

روسيا قامت وتوسعت على مبدأ الدولة العضوية منذ منتصف القرن السادس عشر، وبرز ذلك بوضوح في عهد الإمبراطور الروسي بطرس الكبير الذي حكم روسيا لأكثر من أربعين عاماً (1682 - 1725) وكانت رؤيته تقوم على أن من يسيطر على القسطنطينية يسيطر على العالم، حيث يتيح له ذلك فرصة الهيمنة على المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، وهو صحيح من وجهة نظر الامبراطورية الروسية، لأن معظم موانئها تطل على المحيط المتجمد الشمالي، وتتوقف الحركة فيها لستة أشهر سنوياً بسبب تجمد مياه المحيط، وهذا يفسر الاقتطاع الروسي لشبه جزيرة القرم الأوكرانية المطلة على البحر الأسود العام الفائت، كضرورة من ضرورات الأمن القومي من وجهة النظر الروسية.

المشكلة - من وجهة نظر روسية - تكمن في أن تركيا تتحكم بدرجة كبيرة بحركة الملاحة الروسية عبر مضيقي البوسفور على البحر الأسود، والدردينيل باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ورغم حرية الملاحة التي كفلتها اتفاقية (مونتريه /Montreux / 1936)، فإنها أعطت لتركيا صلاحيات تنظيم الملاحة في زمن السلم وصلاحيات أكبر في زمن الحرب، وذلك ما يبرر استئثار روسيا على الاحتفاظ بموطيء قدم في ميناء طرطوس السوري بأي ثمن، خصوصاً وأن ضابط الـ"كي جي بي" السابق، والرئيس الحالي "فلاديمير بوتين"، مسكون بخطط بطرس الكبير وشعاره البراق (روسيا الجديدة)، مما جعله يعلق صورة مرسومة لبطرس في مكتبه.

ذلك كله فرض على روسيا اتخاذ هكذا قرار صعب قد تكون تكاليفه كبيرة ومؤلمة في حال تحول السيناريو في سورية إلى نزاع طويل الأمد، وهو السيناريو الأمثل للغرب في الوقت الراهن - من وجهة نظر الباحث -، وذلك لحين ترتيب الأوراق في سورية والمنطقة، وإزاحة كل الفصائل والقوى غير المرغوبة من المشهد، وإعادة رسمه بما يتناسب ومقاييس القوى الدولية والإقليمية المؤثرة.

سيفرض هذا السيناريو كلفة كبيرة على روسيا، ربما تصبح أكبر من القدرة على تحملها، فمن جهة يظهر التدخل الروسي كأنه احتلال لأرض عربية، أو مناصرة دكتاتور قاتل في أحسن الأحوال، مما يجعل قدرتها على مسك خيوط اللعبة بيدها أمراً شائكاً ومعقداً على المديين المتوسط والبعيد، ويعطي فرصة للقوى الدولية المنافسة لتصفية الحسابات معها أو ممارسة الضغط عليها عبر دعم خصومها فوق الأرض السورية.

ومن جهة ثانية يفرض التدخل الروسي حالة من التناقض، وربما التصادم، المستقبلي بينها وبين حليفها الإقليمي في سوريا (إيران)، إذ من الواضح ظهور بوادر أزمة في قيادة المشهد وتحريكه، تجلى بعضها عبر تصريحات لقيادات عليا وميدانية في الحرس الثوري تشتكي من الهيمنة الروسية على المشهد، وبعضها الآخر عبر حالات استهداف غير مبررة لمواقع يسيطر عليها الإيرانيون أو حلفاؤهم كما حصل في مناطق متعددة قرب حمص.

الخيار المذكور سابقاً كسيناريو مرجح - من وجهة نظر الباحث - للحالة السورية "النزاع والتفاوض طويل الأجل"، مستمد من بين أربع خيارات رجحها جمع من الباحثين في ورشة لمعهد "راند" المقرب من دائرة القرار ودوائر التأثير الأمريكي، عقدت في كانون الثاني/ديسمبر من عام 2013 لتعقب وتقييم السيناريوهات المستقبلية الممكنة للنزاع في سورية وهي: النزاع طويل الأجل، انتصار النظام، انهيار النظام، التسوية عن طريق التفاوض، حيث يرى الباحث أن حشداً من الدلائل السياسية والميدانية، توحى بالجمع بين السيناريوهين الأول والأخير، حيث بات انتصار النظام أو انهياره بالكامل أمرين صعبين المنال في ظل دخول اللاعبين الدوليين إلى المشهد بشكل مباشر وزيادة تعقيد.

إيران

إقليمياً، لا يمكن الحديث عن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط دون الحديث عن الدور الإيراني، إذ لا يكاد يخلو ملف أو مشكلة في المنطقة من يد لإيران فيها، ولا يخفى أنها دولة ذات طموح إقليمي يقوم على أحلام توسعية تاريخية، وتمتلك القدرات الإقليمية لهذا طموح.

إيران تقع جيوبولتيكياً بين دائرتين إحداهما إلى الشمال منها متمثلة ببحر الخزر ودول القوقاز وآسيا الوسطى، والثانية إلى الجنوب منها متمثلة بالخليج العربي والدول المطلة عليه، ولكن إيران ولأسباب جغرافية، وتاريخية بالدرجة الأساس، مالت إلى التوسع باتجاه الجنوب، وذلك فرض نمطاً من العلاقات المتوترة والجوار القلق مع دول الخليج والجزيرة العربية، وبدرجة أقل مع تركيا الحديثة.

في سبيل تحقيق طموحاتها بنت إيران خطة قائمة على المرحلية والبراغماتية السياسية، والتحالفات الإقليمية والدولية المرنة، واستخدام عوامل القوة الناعمة تحت مفهوم الدولة، وعوامل القوة الصلبة خارج إطار مفهوم الدولة (المنظمات الفاعلة من غير الدول)، وقد تكون إيران فهمت - أو أفهمت - طبيعة الصراع في المرحلة الحالية، واستعدت لها جيداً، في وقت كان فيه القوى الإقليمية الأخرى غارقة في صراعات ونزاعات تقليدية ببنية، أو غفلة سياسية، تدفع كل دول المنطقة اليوم ثمنها، من دماء وجغرافية واستقرار وأموال أبنائها.

فراحت تتحالف مع بعض الأنظمة والقوى الإقليمية، والعمل على تحييد بعضها، كما سعت إلى بناء تحالفات مؤقتة مع قوى دولية كبرى مستفيدة من التناقضات التي تظهر على هامش صراعات هذه الدول، وكان لافتاً أن تنشئ ثورة الخميني مؤسسة (أو كيانا موازيا) للقوات المسلحة الرسمية (الحرس الثوري)، بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة، وحتى قبل تمكينها، ثم توالى دعم ولاية الفقيه لتشكيل منظمات في المنطقة، خارج إطار الدول فظهر ما يسمى "حزب الله اللبناني"، و"فيلق بدر العراقي"، قبل انقضاء ثلاث سنوات من قيام ثورة الخميني، وتحت مرأى وغض طرف من الأجهزة الاستخبارية الغربية.

من بين أهم التحالفات التي سعت إيران لبنائها هو تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكشف عضو البرلمان الألماني السابق الدكتور يورغن تودنهوفر في مقال نشر في عدة صحف ألمانية، على رأسها (فرانكفورت روندشو)، يوم 2013/10/6، كشف أبعاد مخططات ولاية الفقيه التوسعية.

الدكتور تودنهوفر ذكر في مقاله أنه تولى شخصياً تقديم عرض إلى الإدارة الأمريكية يوم 26 نيسان 2010 بناء على طلب إيراني للحكومة الألمانية يقوم على عدة بنود منها؛ أن تقدم إيران ضمانات موثقة تتعهد فيها بعدم صنع القنبلة النووية، وتلتزم بعدم تخصيب اليورانيوم لأكثر من النسبة المخصصة للأغراض الطبية، واستعداد إيران للمساهمة في إيجاد الحلول للصراع في أفغانستان والعراق، والتعاون مع أمريكا لمحاربة الإرهاب العالمي، مقابل الوصول إلى اتفاق مرض بينهما حول تقاسم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ويؤكد الدكتور تودنهوفر قائلاً إن الورقة الإيرانية نصت على (إن إيران تريد السلام مع الولايات المتحدة)، وهو ما ينسف كل الشعارات والادعاءات التي تطلقها إيران ضد (الشیطان الأكبر).

مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية- ظهر مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو "الحدود الشفافة"، أو "جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية"، ويقصد بها الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة، ثم ما لبثت أمريكا أن تحدثت عن الشرق الأوسط الجديد ونظرية الفوضى الخلاقة، وعن تغيير في مفهوم القيادة الدولية، ومفهوم الدولة الحديثة، بحيث يزداد الاعتماد على المنظمات المدنية، والقوى الفاعلة من غير الدول (NON STATE ACTORS)، على حساب المؤسسات التقليدية للدولة، وكانت إيران تقرأ كل ذلك، وتعد نفسها للعب دور في هذه البيئة المناسبة للتمدد وتحقيق أحلامها التوسعية، حتى إنها أصبحت أهم لاعب يخدم نظرية الفوضى الخلاقة، حيث غضت أمريكا الطرف عن تشكيل ميليشيات تابعة لولاية الفقيه، وعن ظهور الميليشيات السنية التي تطورت إجرامياً، كرد فعل على الجرائم التي ارتكبتها ميليشيات الولي الفقيه، واستفادت أمريكا من الصراع بين الطرفين، بينما كانت الدول والمجتمعات العربية السنية وتركيا هي المتضرر الأكبر من هذا الصراع.

رغم المناكفات الإعلامية، فقد كانت العلاقات السرية بين أمريكا وإيران على أشدها، والتنسيق عبر قنوات سرية في أعلى مستوياته، وفي لقاء له على قناة الجزيرة أكد لاري كورب مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق على أنه (لا شك بوجود تعاون وتنسيق غير معلن بين أميركا وإيران)، وقد أثمر ذلك التنسيق مساعدة إيران لأمريكا في احتلال أفغانستان والعراق، وتمدد إيران في ظل عمليات الاحتلال تلك.

برغم ذلك، فليس هناك تطابق بين أمريكا وإيران فيما يخص كل الملفات، وبينما تقترب من ساعة جني الثمار، تجد إيران نفسها بحاجة إلى البحث عن لاعب دولي آخر، تكمل ما بدأت من مشروعها في ظلها، وتستفيد منه في صد الضغوط الدولية، والأمريكية على وجه الخصوص، مستغلة مرة أخرى تناقضات الصراعات الدولية، ولذلك نراها تعمل على بناء حلف جديد مع روسيا، وربما تفكر الأخيرة بإحياء الأحلاف الإمبراطورية القديمة بثوب جديد يصلح ليكون نموذجاً منافساً للنموذج الأمريكي في صياغة النظام الدولي القادم، حيث تعمل روسيا على الهيمنة على سواحل ومنافذ البحرين الأسود، والأبيض المتوسط (من جهة الشرق الأوسط)، بينما تقوم بمساعدة إيران في الهيمنة من جهة الخليج العربي، وبذلك يحقق بوتين مشروع (بترس أو بيتر الكبير).

لقد رسمت إيران استراتيجيتها الكبرى، ووضعت خططها المتعاقبة على هدف كبير يتمثل في تكوين هلال شيعي يمتد من طهران إلى لبنان والبحر الأبيض المتوسط مروراً بسورية والعراق تمهيداً لتطويق دول الخليج والجزيرة، ثم احتلال بعض دول ومحاور هذه المنطقة تمهيداً لاحتلال المملكة العربية السعودية والسيطرة على مكة والمدينة، وقد تجلّى ذلك في المشروع الذي صاغه محمد جواد لاريجاني في كتابه "مقولات في الاستراتيجية الوطنية" عام 1984م بعنوان (مشروع أم القرى)، وفي خطط "التمكين" التي أقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني وهي مشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة مركزية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، بحلول عام 2025،

الحديث عن احتلال مكة والكعبة المشرفة والمدينة المنورة ليس جديداً، فقد بدأ مبكراً بعد ثورة الخميني، ففي تصريح للخميني لجريدة "كيهان" بتاريخ 4/8/1987، خاطب المملكة مهدداً: "سوف نحاسبهم بعون الله في الوقت المناسب، وسوف ننقم لأبناء إبراهيم من النمارة والشياطين وأبناء قارون"، وقال في حديث علني آخر، بثته إذاعة طهران بتاريخ

20/7/1988م: "سوف نزيل آلام قلوب شعبنا بالانتقام من أمريكا وآل سعود إن شاء الله في وقت مناسب، وسنضع وسم حسرة هذا الجرم الكبير على قلوبهم، ونضع حلاوة في حلق أسر الشهداء بإقامة حفل انتصار الحق، وبتحرير الكعبة من يد الأثمين، سوف نحتل المسجد الحرام"، وقريب من ذلك تصريحات أطلقها هاشمي رفسنجاني، وآية الله العظمى حسين الخراساني.

وسبق أن نشرت مجلة الشهيد الإيرانية، لسان حال علماء مدينة قم، في عددها (46) الصادر عام 1980م، صورة تمثل الكعبة المشرفة، وإلى جانبها صورة تمثل المسجد الأقصى المبارك، وبينهما صورة يد قابضة على بندقيّة، وتحتها تعليق نصه: "سنحرر القبلتين!!".

هناك اليوم منظمة مقربة من مكتب الولي الفقيه، تطلق على نفسها "منظمة أنصار حزب الله"، تعمل بهدوء في إيران تحت لافتة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ولكنها في السر، ووفقا لمعلومات مؤكدة، تمول وتجند وتنسق بين ميليشيات ما تسمى (أحزاب الله)، ولعل من اللافت في العام الماضي تحطيم الحدود العراقية الإيرانية، ودخول مئات الآلاف ممن لا يحملون وثائق سفر، وفي ذلك خطر كبير، إن كان من جهة التغيير الديموغرافي للمدن العراقية الساخنة، أو من جهة تسلل عشرات الآلاف من أعضاء الحرس الثوري عبر هذه المسرحة، والتحاقهم بأعضاء (حزب الله) العراقي، وعلى المعنيين في المنطقة حمل هذا الكلام على محمل الجد.

التحالف الروسي اليوم مع ولاية الفقيه ليس جديدا، فقد سبق في التاريخ أن تحالفت الكنيسة الارثوذكسية مع الدولة الصفوية في مواجهة الدولة العثمانية، وبعث بطرس الكبير، صاحب فكرة الوصول الى المياه الدافئة، مبعوثا عنه الى العاصمة الصفوية اصفهان سنة 1697 بهدف تحريض حكام ايران على إعلان الحرب ضد العثمانيين، واستمر التعاون بين البلدين لعقود طويلة، ولكنه أخذ مسارات تنازعية وحتى صدامية بعد ذلك.

لا شك أن إيران تنازلت عن بعض نفوذها الاستراتيجي في سورية، وربما سئفرض عليها في الأشهر القادمة مزيد من التنازلات، ولكنها لا تزال تحتفظ بأوراق عديدة في المشهد السوري، لعل من أهمها عدم قدرة حليفها المحلي (نظام الأسد)، والدولي (روسيا)، على الاستغناء عن تحركاتها البرية في المدى القريب على الأقل، ولكن ذلك قد يتغير في أي صفقة دولية مقبلة، أو في حال الجنوح نحو المقايضات في إطار مفاوضات الحل النهائي لملفات المنطقة في حزمة واحدة، فأيران وكل العوامل التي تملكها توشك أن تتحول عندذاك إلى ورقة بيد روسيا لتحسين شروط التفاوض والتنافس مع الخصم الأمريكي، علما أن مشروع ولاية الفقيه معني بالتمدد الإقليمي فقط، وذلك ما ساعده على التخادم مع المشاريع الدولية رغم التناقضات التي تظهر بينها.

العراق وسورية

مع أن عوامل ووسائل الصراع تكاد تكون متشابهة بين البلدين في بعض جوانبها، فإن طبيعة الصراع مختلفة كثيرا بين البلدين، ففي سورية تقوم الحالة على توازنات نسبية محلية، بين نظام الأسد وفصائل المعارضة، وإقليمية بين التحالف التركي - السعودي - القطري وإيران، ودولية بين أمريكا وتحالفها وروسيا وتحالفها، وتفرض هذه التوازنات وضعاً شائكا ومعقداً.

بينما في العراق نلاحظ التنازع قائما بين قوة دولية كبرى (أمريكا)، وقوة إقليمية طموحة (إيران)، والأخيرة وإن كانت تملك بعض الأوراق في الميدان لمجارات المشروع الأمريكي، فإن الفارق بينها وبين غريمها واسع على صعيد الجيوستراتيجيا والعلاقات الدولية واستخدام القوانين الأممية... إلخ، لذلك حرصت إيران مؤخرا على تشكيل حلف جديد مقره بغداد، كخطوة نحو جر الرجل الروسية إلى العراق، وهو ما سيكون أكبر الأخطاء الروسية إن حصل.

جرى الحديث عن الخيارات السورية المستقبلية، وجاء الدور للحديث عن الخيارات على الساحة العراقية، ومن خلال قراءة مستمرة لتصريحات مسؤولين أمريكيين ومراكز بحوث مقربة من مراكز القرار الأمريكي، يجد الباحث أن الرؤية الأمريكية المستقبلية للعراق تقوم على ثلاثة سيناريوهات يقدم بعضها على بعض وهي؛

- الخيار (السيناريو) الأول: أن يكون عراقاً فدرالياً (أو لامركزياً)، يقوم على التنافس الاقتصادي والتوازن العسكري، ويعطي صلاحيات كبيرة لهذه الأقاليم للتفاوض والتعاقد الخارجي دون الرجوع للحكومة المركزية التي سترشد لتدير هذه الأقاليم ولا تتحكم بها، وذلك سيجعل العراق دولة تقليدية قابلة للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي أو إلى منظمة أوسع منه مستقبلاً، وهذا السيناريو هو الأفضل من وجهة نظر أمريكية، لأنه يقلص دور إيران في العراق، ويصبح نموذجاً (model) يحتذى في المنطقة.

- الخيار (السيناريو) الثاني: في حال قوبل السيناريو الأول بالفرض من أطراف في الداخل والمحيط الإقليمي، تحت أي ذريعة كان، فستساعد أمريكا على تسليم العراق للشيعية (مع مراعاة وضع الأكراد)، ولكن الحكومة الشيعية هنا ستكون إصلاحية وليست راديكالية على نهج ولاية الفقيه، ذلك سيجنب أمريكا عودة العراق إلى الحاضن العربي - السني على المدى المتوسط على الأقل، كما سيجنبها خطر تمدد ولاية الفقيه وأحلامها التوسعية وأضرار تحالفها مع خصومها كالروس وغيرهم.

- الخيار (السيناريو) الثالث: إن رفضت إيران السيناريو الأول والثاني وأصررت على التحكم بالمشهد العراقي فسيذهب العراق إلى التقسيم كحل أخير يضمن مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة، وهذه الخيارات كلها بالطبع في حالة عدم التدخل الروسي كما هو مرجح بالرجوع إلى قوانين النفوذ والاشتباك بين القوى الدولية، أما إن تهور بوتين ودخل العراق، فسنكون أمام خيارات جديدة.

والحديث عن العراق وسورية يقود للحديث عن تنظيم الدولة (داعش)، فهو المقابل النوعي لميليشيات فيلق القدس باعتبارها جميعاً عوامل فاعلة من غير الدول، ساعدتها ظروف معينة على النشوء، كما ساعدها حاجة المشاريع الأخرى لوجودها على التمدد والانتشار، ومع وجود الكثير من أوجه التشابه بين الطرفين، فهناك عدة فوارق لعل من أبرزها تحديد الجهات المستهدفة، والعلاقة مع الدولة، ففي حين تستهدف ميليشيات فيلق القدس المدن والقرى السنية حصراً، يستهدف تنظيم الدولة كل من يخالفه بما في ذلك جمهور السنة، وفي حين تقوم استراتيجية الميليشيات على التغلغل في مفاصل الدولة ثم التحكم بعناصر القوة فيها وتحريكها من وراء حجاب كما في النموذج اللبناني، فإن استراتيجية تنظيم الدولة تقوم على هدم الدولة كلياً وإقامة نموذجها الخاص، وهي تلتقي من هذا الوجه مع ما فعلته أمريكا بعد احتلال العراق.

لا يمكن للباحث الجزم بأن تنظيم الدولة وسلفه القاعدة صنيعة أمريكية أو إيرانية، ولكن هناك إشارات مؤكدة على وجود علاقة بصورة ما بينه وبين إيران، فوفقاً لاعتراقات "شادي عبدالله" للمحققين الألمان "أن الزرقاوي في تلك الفترة كان تحت حماية الحكومة الإيرانية..."، وذلك يؤكد اعترافات أحمد محمود صالح الريايطي، كما جاء في كتاب (الزرقاوي، الوجه الآخر للقاعدة، ص17) بـ"أن السلطات الأردنية أكدت بأن أعضاء مهمين في جماعة الزرقاوي كانوا في إيران...".

يتغذى تنظيم الدولة على المظلوميات التي يتعرض لها سنة العراق وسورية على الأنظمة والميليشيات الموالية لإيران، كالقتل الممنهج والتهمير المبرمج، وخصوصاً اعتقال النساء وإهانتهم نفسياً وجنسياً، في ظل ضعف في التفاعل من دول الإقليم السنية، والعربية منها على وجه الخصوص.

يستطيع الباحث أن يجزم بأن عناصر وعوامل الصراع الجديدة هذه - وأغلبها يعمل تحت مظلة دولة إقليمية -، والسكوت الدولي أزاء أعمالها المخالفة للقوانين الدولية، وتدخلاتها السافرة بالشأن الداخلي لدول مستقلة ومعترف بها دولياً، قد غيرت من طبيعة هذا الصراع، ومن قواعد ووسائل الحوار والتفاوض والاشتباك بين القوى الإقليمية المتنازعة، ولم يعد مجدداً التعاطي مع المشهد - للأسف - عبر عوامل الدولة التقليدية لوحدها، كما لم يعد بإمكان أي دولة من دول المنطقة الدفاع عن سيادتها ومصالحها من داخل حدودها، في ظل التهديدات المستمرة والمتعددة، والفوضى العابرة للحدود والأحلام الإمبراطورية التوسعية لمشروع ولاية الفقيه.

التموضع الجيوستراتيجي التركي بعد الانقلاب

في ظل كل المعطيات السابقة جاء حدث محاولة الانقلاب في تركيا، وكانت تهدف - من وجهة نظر الباحث - إلى أمرين مهمين هما:

أولاً: إزاحة حزب العدالة والتنمية من سدة الحكم وإسناد الأمر إلى قوى سياسية لا تعارض مخططات القوى الدولية للشرق الأوسط الجديد.

ثانياً: إضعاف الدولة التركية وإشغالها بصراعات ونزاعات داخلية وملاحقة الحرائق المتنقلة على جانبي حدودها مع العراق وسورية، تمهيدا لإزاحتها عن أحد مقاعد طاولة رسم السياسة الدولية وصورة النظام الدولي القادم، عندما يحين استحقاقها الذي بات قريباً.

وهناك جملة أمور أخرى ليس هنا محل تفصيلها.

ولقد كشف هذا الحدث الخطير في دلالاته حجم الخطر والاستهداف الذي تواجهه الدولة التركية، ولذلك نلحظ اليوم تغييرات واضحة في السياسة التركية الداخلية والخارجية، وللحقيقة فإن الواجب يحتم على الدولة أن تتعامل بحزم مع الجهات المتورطة بالانقلاب والدول والمنظمات الداعمة لها دون إفراط أو شدة، ووفقاً للقوانين والأعراف، بما يكرس صورة الدولة الناضجة ومبدأ الفصل بين السلطات واحترام الاختصاصات.

على الصعيد الدولي تستطيع تركيا أن تلعب دور جسر بمسارين أولهما يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وثانيهما يربط بين الشرق الأقصى وأوروبا عبر طريق حرير جديد، وبلا شك فإن وزنها الجيوستراتيجي وتموضعها الجيوستراتيجي يؤهلها للقيام بذلك، متى أحسنت قراءة التنازعات والتناقضات الدولية، وذلك يتطلب منها تدويراً وتوسيعاً لزوایا علاقاتها الدولية.

لا يدعو الباحث الدولة التركية لأخذ موقف حاد من الخذلان الأمريكي - الناتوي الواضح لها إبان الأزمة مع روسيا، أو دعم دورها في أزمتي جارتها العراق وسوريا، ولا من تنكّر الإتحاد الأوروبي لوعوده وعهوده التي قطعها لتركيا، ولكن الحاجة لعدم التعويل على العلاقة معهما، والبحث عن علاقات جديدة - وليست بديلة بالضرورة - بات أمراً ضرورياً.

إن توسيع النظرة التركية إلى حافات وقلب العالم متمثلة برفع وتيرة علاقاتها مع الدول في أوساط آسيا (ذات الروابط العرقية واللغوية معها) من جهة، وتقوية علاقاتها مع كل من الصين والهند (والأخيرة تحديداً)، خصوصاً بعد عودة العلاقات التركية - الروسية من جهة أخرى، سيهيء المجال الحيوي التركي لينتقل من الإقليمية إلى الدولية، ويشكل الفراغ الذي يحدثه التحول أو التغيير على النظام الدولي الحالي في السلطة العالمية فرصة وتحدياً كبيرين لأي قوة متحفزة لزيادة الوزن الاستراتيجي، أو لعب دور على المستوى الدولي.

يمكن للمصالح التركية أن تلتقي، أو لا تتصادم على الأقل، مع المصالح الروسية في آسيا الوسطى، وذلك بشيء من المرونة والديناميكية والتأني والعقلانية في بناء العلاقات وتطويرها، بما يشكل عوائد كبيرة لتركيا، اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً.

بما يخص الشرق الأقصى ممكن لتركيا أن تلعب دوراً مهماً في عدم التصادم بين الصين والهند، ودوراً آخر لا يقل أهمية لتبريد الأجواء الساخنة بين الجارين المتنازعين، الهند وباكستان، وكسر حدة الاستقطابات (الصيني - الباكستاني) و (الهندي - البنغلاديشي) وتسويق هذه التهدئة باعتبارها عنصراً مهماً وناقعاً لجميع هذه الدول، ستجني ثمراته في تعزيز أدوارها دولياً وإقليمياً في ظل التحولات الكبرى المتوقعة على أعتاب النظام الدولي القادم.

تكتسب الهند تحديداً أهمية مستقبلية كبيرة، فهي أقرب إلى قلب العالم من الصين وتشارك معها بأنها من الدول المحيطة ذات النفوذ البحري، ويضاف لذلك أن الهند تعمل على التفوق في ثلاث من أهم عناصر القوة الناعمة التي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير في عالم النظام الدولي القادم، وهذه القوى هي؛ القوة الإدارية التخصصية، وجيش البرمجة الحوسبية،

والأجهزة الألكترونية في المجالات الأكثر حيوية، وهي تحقق قفزات كبيرة في هذه الجوانب خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وستهيء خطوة رفع وتيرة العلاقات التركية - الهندية، وتوسيع الاتفاقيات الاقتصادية والتبادلية في كل المجالات الثقافية والمعرفية والتكنولوجية وفتح سوق البضائع والاستثمارات المجال لتركيا لتلعب هكذا دور بما يحمل من عوائد اقتصادية وسياسية وجيوستراتيجية.

ينبغي من وجهة نظر الباحث المحافظة على مستوى فوق الجيد ودون المتميز من العلاقات مع روسيا، ولكن مع عدم التعويل على هذه العلاقة على المدى البعيد، لأن الهدف التركي المستقبلي والطموح في لعب دور دولي سيأخذ من جزء منه من هامش الدور الروسي، وهذا سيجعل العلاقة بين البلدين يشوبها بعض القلق وضعف الثقة المتبادل، بما لا يسمح بالتعويل على تصاعد وتيرة هذه العلاقة على المدى البعيد كما يبدو لنا الآن.

كما ينبغي تقليل هامش الاعتماد على الناتو والغرب - وأمريكا تحديدا - بمرور الوقت والاستعاضة عن ذلك بتقوية الدور المحلي عبر تمكين النسيج الاجتماعي التركي وترسيخ نموذج الدولة التركية وفق مبدأ (تركيا للجميع)، ورفع وتيرة دعم الصناعات العسكرية التركية وفق مبادئ (الاكتفاء والمنافسة والابتكار)، وتقوية الدور الاقليمي عبر بناء، والمشاركة في، تحالف إقليمي ومنظومة أمن إقليمية واسعة، وتوسيع الدور الدولي وفق رؤية الجسر ذي المسارين المشار إليها في ثنايا البحث، والانفتاح على الشرق الآسيوي.

إقليميا، كما يشكل فراغ السلطة العالمية فرصةً وتحدياً لدول المنطقة، ولتركيا على وجه الخصوص، فإن الفراغ الذي أحدثته تمدد تنظيم "الدولة" في المنطقة الواصلة بين المملكة العربية السعودية وتركيا (المنطقة السنية من العراق والشام)، وقطع أوصل حلم الهلال الشيعي، يشكل هو الآخر فرصةً وتحدياً ستؤثر نتائجها بشكل كبير على رسم الحدود والقوى المستقبلية للشرق الأوسط، فلا يرى الباحث اليوم واجباً على دول المنطقة أهم من تقوية العرب السنة في هذه المنطقة ومساعدتهم على ملء الفراغ الذي سيحدثه اختفاء داعش - باعتباره عاملاً قفلاً غير قادر على الاستقرار والاستمرار - والذي من المتوقع أن يتمدد فيه خصومهم إن أهمل، وذلك عبر جمعهم وإسنادهم مادياً ومالياً وعسكرياً واستخبارياً وإعلامياً، والأهم من ذلك ضم القوى والجماعات الثورية والموارد البشرية المسكونة بالظلم والاضطهاد والتهميش والخوف من المجهول وانسداد آفاق الحلول المستقبلية، إلى مشروع كبير يبعدهم عن محرقة الجماعات المغالية والتنظيمات المتشددة.

إن سحر هذه الجماعات في عيون أكثر الشباب المتحمس سيزول بمجرد ظهور مشروع يدافع عنهم ويحقق لهم طموحاتهم ويتخفف من مصائبهم ومصاعبهم، فالكثير من الموتورين لم يجدوا بديلاً عن هذه الجماعات بغياب المشروع الجامع.

إيران وتركيا والعرب

يرى الباحث أن إيران أحوج إلى تركيا من حاجة الأخيرة إليها، ولكن المشكلة أن إيران تلعب مع دول المنطقة بعوامل الدولة وعوامل المنظمات الفاعلة من غير الدول، وذلك لا يسمح ببناء علاقات متوازنة تقوم على الثقة المتبادلة.

خلال العقدين الأخيرين ارتفع الوزن الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية، وحل محل الدور المصري نتيجة انخفاض دور الأخيرة وخروجها من معادلة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة بين تركيا ومصر وإيران،

ويمكن اليوم توصيف ملامح النظرة السائدة بين هذه الدول التالي بكلمات قليلة تتطابق مع رؤية كل دولة من هذه الدول، فالسعودية تنظر لإيران كخصم وتركيا كمنافس إقليمي، وتركيا تنظر للسعودية كحليف وإيران كمنافس إقليمي، أما إيران فتتنظر للسعودية وتركيا كخصمين - وإن اختلفت درجة وحدة الخصومة معهما.

من جهة أخرى فإن التمدد الإيراني في العراق، والعزم على نقله إلى دول أخرى، بات يشكل تهديدا حقيقيا لتركيا وكل المحيط العربي، ودول الخليج على وجه الخصوص، فهو يكسر التوازنات الإقليمية التي استمرت ليس خلال العقود الأخيرة فحسب، بل وطوال القرون الخمسة الماضية، وفي الحقيقة فإن استدعاء قوى مشروع ولاية الفقيه وهكذا تمدد وعبث في جغرافية المنطقة، يشكل استدعاءً للقوى الإقليمية الأخرى لمواجهة هذا التمدد وما يحمل من مخاطر ضد الأمن القومي

والعمق الاستراتيجي والدور الإقليمي لهذه الدول، ويبدو أن تركيا حسمت أمرها بعد الانقلاب، وبدأت باتخاذ خطوات وسلوك خيارات ظلت تؤجلها وتمني النفس بعدم الحاجة إليها لسنوات.

إن هيمنة إيران على المنطقة السنية من العراق وسورية، واكتمال سيطرتها على الهلال الشيعي، تعني قطع الصلة البرية بين تركيا والخليج لأول مرة منذ دخول الأولى تحت الخيمة الإسلامية، وذلك يعني لتركيا خسارة أسواق نشطة وقوية وفرص استثمارية متبادلة، وانكشاف ظهرها لقوتين كبيرتين من خلفها هما روسيا والاتحاد الأوروبي، بينما تعني تعزّي دول الخليج في مقابل مشروع وطموحات الولي الفقيه.

المشكلة هنا لا تكمن في تركيا بل في إيران التي تقطع دائماً تذكرة اللاعودة (oneway)، قد تضطرها الظروف والأحداث للتوقف في بعض المحطات والتقاط الأنفاس، ولكنها ترفض رفضاً مطلقاً التراجع أو التنازل عن أحلامها التوسعية.

لا يدعو الباحث هنا إلى التصادم مع إيران، ولكن العمل وفق منظومة إقليمية، وحركة دبلوماسية دولية نشطة قد تضطر إيران إلى التخلي عن مسار الثورة لصالح الدولة، والعودة إلى حدودها الطبيعية وترك العوامل التي تعمل خارج إطار الدولة، وإشعارها بعظم كلفة خياراتها الحالية، وأحلامها التوسعية، ناهيك عن إمكانية اللعب على هشاشة الوضع الداخلي الإيراني في حال استمرت في خيار التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ويبقى هذا الخيار الأخير الذي يتم التلويح به في وجه القيادة الإيرانية، لما يحمله هذا الخيار - للأسف - من إنهاك لقوى المنطقة واستنزاف لقدراتها وخيراتها، واشغال لطاقتها وكوادرها.

في عالم يسعى إلى الهيمنة على المنطقة عبر التدخل المباشر، أو عبر تقوية بعض المشاريع الإقليمية والطموحات الأقلوية، بات لزاماً التفكير بجدية بقيادة للعالم السني، كقيادة إيران للعالم الشيعي، هذه القيادة يمكن أن تقوم اليوم عبر تحالف استراتيجي تركي - سعودي قادر على جمع كل قوى المنطقة (التقليدية والعلمانية وذات المرجعية الإسلامية) وضبطها في إطار مشروع كبير يعمل على تحقيق طموحات شعوب المنطقة، وهو حلف يجمع كل عناصر القدرة على الوجود جغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً وعسكرياً وموارد، ناهيك عن الرمزية الدينية المعتدلة والمنضبطة التي تمثل ركيزة أساسية في المشاريع الكبيرة، كما يرى جون جاك روسو وشوبنهاور وغيرهما حين أكدوا أن الإرادة الوجدانية هي أكبر محرك للتاريخ، وليس العقل ونتاجاته.

بل يذهب المفكر الكويتي د. عبد الله النفيسي أبعد من ذلك فيقول: "لو تم لقاء سعودي - تركي فإنه سيغير موازين القوى بالمنطقة، ويُفشل مشروع التخادم الإيراني الأمريكي"، وواضح أن كلامه صحيح بنسبة كبيرة، ذلك أن المشروع الأمريكي في المنطقة يستعمل الأذرع الإقليمية للمشروع الإيراني وخطتها القائمة على تصدير الإيديولوجية ونشر بؤر فوضى الفكر والسلاح، وصناعة المليشيات كورقة لتأجيج الصراعات العرق-طائفية، وإن قدرة أي مشروع في المنطقة على تعطيل مشروع الولي الفقيه في إيران وتحجيم دوره ومنعه من الهيمنة على ما اصطلحت عليه طهران (الهلال الشيعي)، سيقطع الطريق على المشروعين مرة واحدة، كلياً على إيران، ومرحلياً بنسبة كبيرة على أمريكا.

إن التفكير جدياً بإحياء الحلف الاقتصادي السعودي - التركي - الباكستاني وتدعيمه باتفاقيات أمنية وسياسية وتبادل الخبرات الصناعية المدنية والعسكرية قد يصلح ليكون نواة لهكذا مشروع يشكل زاجراً للطموحات التوسعية الإقليمية ورادعاً للتدخلات والتهديدات الدولية، وكل هذا لن يتأتى من خلال تحالفات هلامية تمثل ظواهر صوتية إعلامية، بل من خلال مشروع يقوم على رؤية جامعة وقضية مشتركة ويستند إلى دعائم وسائد حقيقية على الأرض، وعناصر قوة فعلية أولها وأهمها الإمكانيات البشرية الجماهيرية.

محلياً فإن التحول الهادي والمدعوم شعبياً، من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وحل بعض المشكلات العالقة كالمشكلة الكردية وفق مبدأي (النتيجة المستمرة والسلم الممكن)، وتوسيع مبدأ المشاركة السياسية عبر تغيير بعض القوانين الانتخابية (مثل قانون تخفيض العقبة الانتخابية إلى 5% مثلاً)، والاستمرار في تعزيز مسيرة الإصلاحات وكفالة ورفع سقف الحريات للأفراد والأقليات، كل ذلك سيسهم في تمثين التجربة وتعزيز دور الدولة التركية ويعجل في القفز بها نحو منافسة الكبار، ولعب الدور الدولي المنشود.

ختاماً، يعتقد الباحث بأن محاولة الانقلاب الفاشلة تشكل بداية فقط وليس نهاية للمحاولات الداخلية والتدخلات الخارجية التي ستعد عدتها وتحشد كل طاقاتها لاستغلال أي فرصة سانحة، أو أي هبوط في منسوب الإنتباه والحذر لتكرار المحاولة، وربما بصورة أكثر غطرسة ودموية من المحاولة السابقة.

من ناحية أخرى يرى الباحث أن القدرة على اتخاذ القرارات السريعة - لا المتسرفة - وتدوير زوايا العلاقات، وإعادة النظر في رسم وتوسيع إطار التحالفات المحلية والإقليمية والدولية أصبح ضرورة ملحة للدولة التركية لتخفيف أعباء وتقليل تبعات الانقلاب وما بعده، والاستعداد للعب دور أكبر إقليمياً ودولياً بما يليق بماضي تركيا ويتناسب مع حاضرها.